

ما الحديث الذي دار في الإتصال بين بري والحريري من عين التينة الى باريس ؟ الخطوات ال ٩ التي يحتاجها لبنان لنهضة الإقتصاد بعد تأليف الحكومة

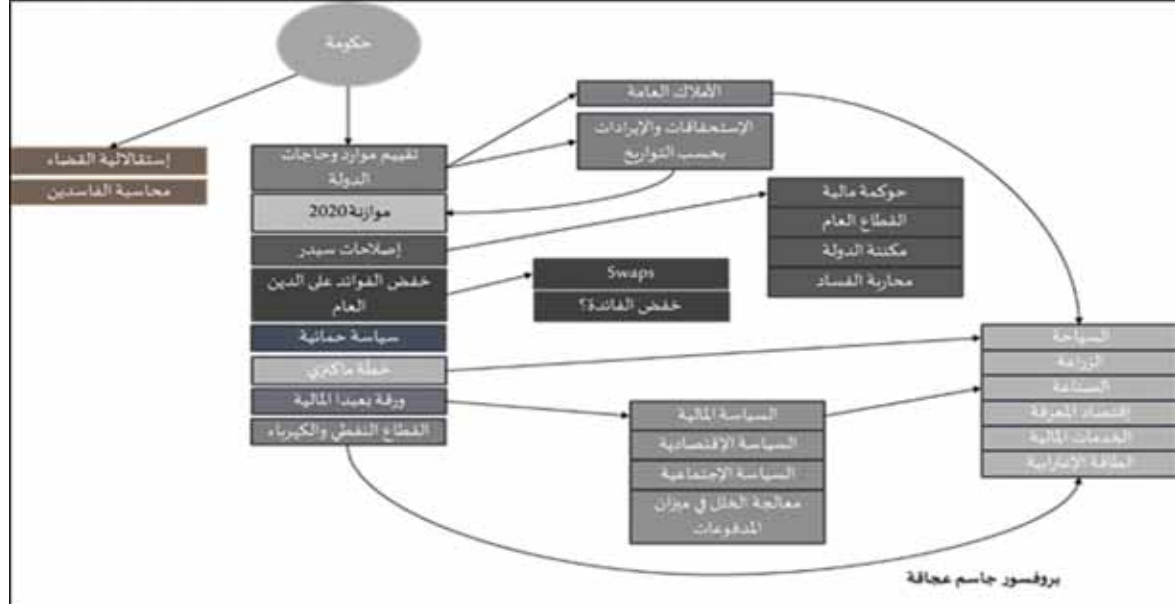
بروفسور جاسم عجاقة

بعد دعوة رئيس مجلس النواب نبيه بري لتشكيل حكومة «لمّ الشمل»، يبدو أن الرئيس سعد الحريري «دغدغه» هذا التوصيف للحكومة، فعمد الى الإتصال بالرئيس بري قائلا له: «لقدتني كلامك عن حكومة لمّ الشمل فهو كلام بناء».

فرد بري: «اشكناك وبيروت اشتاقتلك».

وعقب الحريري قائلا: «انت بتعرف مدى حبي لكم وليبروت، وان شاء الله قريباً نلمّ الشمل».

هذه الدردشة التي حصلت بين الرئيسين بري والحريري جاءت على وقع التطورات الأخيرة التي ظهرت في الإعلام حول عملية التآليف، والتي أظهرت تباعدا كبيرا بين القوى السياسية على شكل الحكومة وعدد وزرائها وغيرها من التفاصيل التي تُشير إلى تراجع أسهم تشكيل الحكومة أقله في المدى المنظور. حتى أن البعض أخذ يتحدث عن إعادة تفعيل حكومة تصريف الأعمال بهدف تغطية ولو شق بسيط من غياب حكومة بالأصالة.



التداعيات الاقتصادية لم تتأخر في الظهور من باب فقدان الثقة حيث أخذ المودعون بالتهاافت بشكل يومي إلى المصارف بهدف سحب ما يستطيعون من ودائعهم بهدف تخزينها في المنازل أو الشركات. الواقع هذا ترحم بمواجهات يومية بين المودعين وموظفي المصارف مما زاد من الشرح بين المودع والمصرف.

الشائعات التي تجتاح وسائل التواصل الإجتماعي وشبكة الإنترنت عامة، لها دور أساسي في سلوك المودعين من ناحية التهاافت على سحب الودائع. فبعد سؤال البعض منهم عن أسباب حاجتهم للدولار الأميركي، يجيبون أن لديهم مخاوف من إفلاس المصرف وبالتالي يريدون سحب ودائعهم. هذه المخاوف المحقة، نظراً إلى أنها في معظمها جني عمر، لها مفاعيل سلبية على القطاع المصرفي الذي لا يمكنه تأمين كل السيولة المطلوبة. والأصعب في الأمر أن ما من حجة (مهما كان نوعها) قادرة على إقناع المودعين بوقف الطلب على الدولار وذلك بسبب فقدان الثقة.

واقع الأرقام المنشورة من قبل «بنك أوف أميركا»، «ميريل لينشي» ومصرف لبنان، تُشير إلى أن ودائع المودعين بخير ولا خوف عليها. لكن هناك صعوبة تسببها كلها نظراً إلى توظيفاتها في القطاع الخاص (على شكل قروض ٦١ مليار دولار)، مصرف لبنان (على شكل احتياطي إلزامي وودائع

١٠٧ مليار دولار أميركي)، الدين العام (على شكل سندات خزينة ٣٣ مليار دولار أميركي)، والمصارف المراسلة (على شكل استثمارات وضمانات ١٩ مليار دولار أميركي). هذه التوظيفات يصعب تسيلها في الوقت الحالي باستثناء قسم من الأموال الموجودة في المصارف المراسلة والتي تبلغ قيمتها ١٩ مليار دولار أميركي، منها ٨ مليار دولار أميركي على شكل ودائع.

في الأحوال الطبيعية، ١٠٪ من الودائع موجودة في المصارف على شكل كاش لتلبية حاجة المودعين. إلا أن الوضع القائم في لبنان يجعل الطلب على الودائع بالكاش يفوق بشكل كبير نسبة الـ ١٠٪؛ هذا الأمر يزيد من فقدان الثقة. وبفرضية أنه تم جلب الـ ١٩ مليار دولار أميركي من المصارف المراسلة ووضعها تحت تصرف المودعين، فهذا يعني أنه تم وضع ١١.٥٪ من الكاش الإضافي بين يدي المودعين، فهل سيتوقف التهاافت على المصارف في هذه الحالة؟

الجواب هو كلا، سيبقى الطلب على ما هو عليه والسبب يعود إلى فقدان الثقة. وبغض النظر عن التداعيات الأمنية الناتجة من وضع الأموال في المنازل والشركات، سيجد المودعون أنه في

الأمان أكثر الاحتفاظ بأموالهم في المنازل بدل تركها في المصارف!

بالتبع هذا التفكير المحقّ مُخالف للمنطق وينطبق مع ظاهرة «معضلة السجناء» (Prisoners dilemma) المعروفة في علم الاقتصاد والتي تنص على أن المصلحة الفردية تفوق المصلحة الجماعية، مما يعني أن النتيجة ستكون سلبية على الجميع. من هذا المنطلق، نرى الاستثمار في الطلب على الودائع والدولارات يذهب بعكس مصلحة المواطنين قبل كل شيء لأن المصارف تحوي على أموالهم بالدرجة الأولى، وبالتالي أي ضربة للقطاع المصرفي هي ضربة لأموال المودعين.

المصارف اللبنانية أخطأت عدة مرات، وباعتقادنا الخطأ الأكبر كان إقفالها لمدة أسبوعين في ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٩ عند بدء الاحتجاجات الشعبية. وهذا الأمر أثار دعراً لدى المودعين دعوماً للشعبيّة. والآن انتساب نقول إن المصرف الفلاني أقلس أو سيقلس وغيرها من الشائعات التي ضربت ثقة المودع. الجدير ذكره أنه خلال عدوان تموز ٢٠٠٦، أقتلت المصارف اللبنانية فترة ثلاثة أيام فقط! وراكمت المصارف أخطاءها بشكل متوال عملاً بمبدأ في

الحرس الثوري : ستحدث خلال أيام عن انتصار كبير على الولايات المتحدة الخارجية الإيرانية تستدعي السفير البريطاني ٠٠٠ وبريطانيا تتوعد

(تتمة الصفحة ١)

البريطاني لدى إيران، روب ماكير، على خلفية مشاركته في الاحتجاجات المناهضة لحكومة البلاد، السبت الماضي.

وقالت الخارجية الإيرانية، في بيان، إن استدعاء السفير البريطاني جرى «بسبب سلوكه المخالف للأعراف خلال المشاركة في تجمع غير قانوني مساء يوم أمس وسط العاصمة طهران»، وسلمت الوزارة ماكير «مذكرة احتجاج شديدة الالتهج له وللحكومة البريطانية».

وأضاف البيان: «ذكر كبير مساعدي وزير الخارجية الإيرانية عباس عراقجي السفير البريطاني... بأن وجود السفير الأجنبي في التجمعات غير القانونية لا يتماشى مع مسؤولياته كممثل سياسي لبلده، وهو ما يتعارض مع أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وينبغي على الحكومة البريطانية توضيح هذا التصرف».

... وبريطانيا تهدد

هذا وانتقدت الحكومة البريطانية بشدة احتجاز السلطات الإيرانية سفيرها لدى طهران، روب ماكير، مشددة على أن هذه الخطوة جاءت «دون أي أرضية ومبررات».

وذكر وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، في بيان صدر عنه أن احتجاز السلطات الإيرانية للسفير البريطاني يمثل «انتهاكا فاضحا للقانون الدولي».

وتابع: «تقف حكومة إيران حالياً في مفترق طرق، وبإمكانها إما مواصلة سيرها نحو التحول إلى دولة منبذة، مع كل ما يجلبه ذلك من العزلة السياسية والاقتصادية، أو اتخاذ خطوات بغيضة تخفيف التوتر والانخراط في الطريق الدبلوماسي للمضي قدماً».

سفير بريطانيا ينفي

وقد نفى السفير البريطاني امس مشاركته في أي تظاهرات احتجاجية شهدتها طهران احتجاجا على إسقاط الحرس الثوري للطائرة الأوكرانية وقال روب ميكر أنه لم يسبق له أن شارك في أي مظاهرة في العاصمة الإيرانية، نافياً بذلك مزاعم السلطات الإيرانية التي اعتقلته السبت لمدة ساعة.

وقال ميكر في تغريدة نشرها باللغة الفارسية على حسابه الرسمي في «تويتر»: «أؤكد أنه لم يسبق لي المشاركة في أي مظاهرة. أنا أستحضر ذكرى من قضاوا في حادث تحطم الطائرة الأوكرانية PE 752، ومن الطبيعي أن أترجم على من قتلوا، ومن ضمنهم مواطنون بريطانيون. وقد غادرت المكان بعد ٥ دقائق».



خلال جلسة المغلقة للبرلمان الايراني

قوات حفر تسقط طائرة تركية وتوقف باخرة إيطالية مصر وليبيا تحذران أنقرة من إرسال قوات عسكرية

توقيف باخرة ايطالية

كما أعلنت القوات البحرية بالجيش الوطني الليبي، بقيادة المشير خليفة حفتر، أنها توقف باخرة إيطالية بحرية أعلنت القوات البحرية بالجيش الوطني الليبي، بقيادة المشير خليفة حفتر، أنها أوقفت باخرة إيطالية كانت متجهة إلى ميناء مصراته وأجبرتها على تغيير خط سيرها إلى ميناء بنغازي البحري لتفتيشها والتحقق مع طاقمها، وذلك تنفيذاً لحظر إبحار السفن بميناء مصراته والخمس.

وقال الناطق الرسمي باسم رئاسة أركان القوات البحرية الليبية - التابعة على الثابت، في تصريح لوكالة «سبونتيك»، امس، أن الباخرة الإيطالية هي باخرة تجارية تحمل اسم «قراندي» وكانت متجهة إلى ميناء مصراته وتم رصدها عن طريق الرادار، وأكد أنه «يجري تفتيش الباخرة الإيطالية الآن والتحقق مع طاقمها بعد الإنزال الذي قامت به القوات البحرية على سطحها». ولقت الناطق إلى أنه «إذا تبين بعد التفتيش أنها تحمل أسلحة أو ما شابه سيتم أخذها لإجراءات من قبلنا وستصار السفينة ويتحول طاقمها لتحتقيق بعد التفتيش، ولو تبين أنها لا تحمل شيئاً ممنوعاً سيسمح لها بتفريغ حمولتها في ميناء بنغازي».

مصر وليبيا تهاجمان تركيا

هذا وأكد رئيس البرلمان الليبي، المستشار عقيلة صالح، امس، أن رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، فتح الطريق أمام تركيا لتحويل ليبيا لولاية عثمانية.

وقال عقيلة صالح، خلال كلمته من مقر البرلمان المصري في القاهرة، امس، حيث شارك في جلسة المجلس مع رئيس مجلس النواب المصري، الدكتور علي عبدالعال، إن «السراج تأمر على الشعب الليبي، وفتح الطريق أمام تركيا لإرسال قواتها إلى ليبيا ودعم ميليشياته، من أجل تحويل ليبيا لولاية عثمانية»، وذلك حسب «بوابة الأهرام» المصرية.

وندد رئيس مجلس النواب الليبي، بتوقيع السراج لمذكرتي التقاهم الأمنية والبحرية مع تركيا دون سند أو مسوغ شرعي لهما، مؤكداً أن اتفاق الصحيرات مخالف

للإعلان الدستوري، وأن حكومة السراج سقطت منذ عامين ولا وصاية لها على الدولة الليبية.

من جانبه، دان رئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبدالعال، موافقة البرلمان التركي على إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا، مؤكداً أن «هذه الخطوة تمثل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن بحظر توريد الأسلحة والمقاتلين إلى ليبيا».

وقال عبدالعال، أن «الأمن القومي الليبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي المصري، فضلاً عن ارتباط الشعبين بعلاقات قرابية ومصاهرة، وهو ما يستلزم الوقوف بالادعم والمساندة للشعب الليبي».

وأكد مجدداً على ثوابت موقف مصر تجاه الأزمة الليبية، وفي مقدمتها احترام إرادة الشعب الليبي وضرورة التوصل إلى حل سياسي يمهّد لعودة الأمن والاستقرار ويحافظ على وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها وشعبها.

وطالب رئيس البرلمان المصري، بدعم جهود إبعاد تسوية شاملة تتعامل مع جوانب الأزمة الليبية كافة، وتضع حداً للتدخلات الأجنبية غير المشروعة في الشأن الليبي والتي تلطم في الفروقات الليبية التي هي حق الشعب الليبي وحده.

كما أضاف قائلاً: نؤكد مجدداً على أن توقيع مذكرتي التقاهم بين تركيا وفازين السراج، تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، وخالف أيضاً اتفاق الصحيرات المتوافق عليه والذي يعتبر الركن الوحيد لأي شرعية قد تستند لها هذه الحكومة، كما يؤدي إلى المزيد من القبول للاستقرار الإقليمي في المنطقة.

وقال رئيس البرلمان المصري: «نحن في البرلمان المصري نؤيد ويندم الموقف الشجاع الذي اتخذته مجلس النواب الليبي في رفض هاتين المذكرتين واعتبارهما لاغيتين ولاأثر لهما»، مؤكداً أن عناصر الحل السياسي في ليبيا موجودة ومتوافرة، خاصة أن الفرصة المهمة وهي مؤتمر برلين الدولي الذي سيعقد الشهر الجاري، والذي يمثل فرصة مهمة للتوصل إلى توافق بين الأطراف الليبية حول تسوية سياسية للأزمة في البلد الشقيق.

تغريدات روكز تشعل شقير



خلال جلسة المغلقة للبرلمان الايراني

رد وزير الاتصالات في حكومة تصريف الأعمال محمد شقير في تغريدة على حسابه عبر «تويتر»، على سلسلة تغريدات للنائب شامل روكز حول الفضائح في قطاع الاتصالات.

وقال شقير، «إذا كان لدى النائب شامل روكز أي أدلة على تجاوز القوانين والسمرات والصفقات كما يقول، كان أجدى به تسليمها إلى القضاء وعدم ركوب موجة المزاييدات الرخيصة كما أن النظر إلى قطاع الاتصالات بعين واحدة والتغاضي عما ارتكب في عهد وزراء من الطينة ذاتها يخفي نيات خبيثة».

وأضاف، «فعلاً البعض يسلك طرقاً ملتوية لتوجيه اتهامات كاذبة لأغراض شعبية ولإبانت حضوره المغفوق، لكننا لن نحيد عن نهجنا المرتكز على القانون والدولة واستناداً إلى القوانين ومن يشك في ذلك، وإذا كان فعلاً يريد بناء دولة قانون ومؤسسات، عليه الاحتكام للقضاء وان لا ينصب نفسه مكان القضاء وصدار الأحكام».

وكان النائب روكز علق، على ملف الاتصالات وقال: «وما يحمله من خروقات قانونية، منتقداً عمليات الهدر والفساد «المفضوحة»، في القطاع.

وكتب روكز على حسابه عبر «تويتر»، ثلاث تغريدات متتالية، مفتتحاً تغريداته، بـ «فضائح الاتصالات تتوالى!»، وقال روكز في أول تغريداته عن الاتصالات، امس، «بعد عدم توقيع رئيس الجمهورية مرسوم تمديد عقود الخليوي وبعد إصدار اللجنة النيابية

توصياتها، يمضي الوزير كان الوزارة إمارة خاصة به، فحضر بعرض الحائط القانون والأصول».

وأشار في تغريدة ثانية إلى أن، «تمديد عقدي شركتي الخليوي كأمور واقع بهذا الشكل مبدأ ومرقوض، وتبديل الخطوة أدانة إضافية للوزير عبر التقصير قبلاً بهدف منع استعادتها من الدولة للوصول لتعصفا لهذا التمديد المخالف».

وفي ثالث تغريدته، لفت إلى أنه «شبعنا من داووين الفساد والهدر في هذا القطاع: من مبني تاتش إلى تمديد العقود الآن مروراً بكل الملفات التي وقتتها لجنة الاتصالات النيابية»، وأضاف، «على القضاء التحرك لوضع حد لهذه الممارسات واسترداد حقوق الدولة المهدورة ولجم التسويات للحد من هدر أموال الدولة والشعب».

بدوره، رد روكز على رد شقير بالقول: «اطلعنا على رد الوزير محمد شقير فاستمعنا الى كلام انشائي من دون الإجابة على الاساس، فلم يخبرنا عن سبب تجاوزه قرار رئيس الجمهورية وسبب تخبطه توصيات لجنة الاتصالات النيابية».

وأضاف، «كنا نتمنى ان يكون شقير حريصاً على الدولة لا على شركات تطرح علامات استفهام حول كلفتها التشغيلية ونوعية خدماتها وقانونية التمديد لها، كما كنا نتمنى عليه القيام بواجباته من آثار الماضي حتى نهاية العام الماضي، فلو قام بذلك لما حامت الشبهات حول دوره في السعي للتمديد للشركتين».

وتابع، «اما بشأن ما ورد في رد شقير واتهامنا بالمزاييدات الرخيصة، فنتمنى عليه مراجعة محاضر لجنة الاتصالات النيابية للاطلاع على فضائح وزارة الكلام الضمين الموقف وعلى أي حال فاللقاء قريب في لجنة تحقيق برلمانية، نتمنى على معاليه التجاوب معها، فذاكرتنا منتعشة بمواقفه آراء رداً فعله تجاه اي ملف يحال إلى القضاء واي دعوة إلى اللجنة النيابية».